مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM KNOWLEDGE FOUNDATION

UNDP Empowered lives. Resilient nations.
الشريك المعرفي العالمي GLOBAL KNOWLEDGE PARTNER

ملخصات لكتب عالمية تصدر عن
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

كتاب في دقائق

2020 فبراير

الاستثمار في منتجات المعرفة

أدوات مبتكرة لتمكين المجتمعات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة

العدد 204

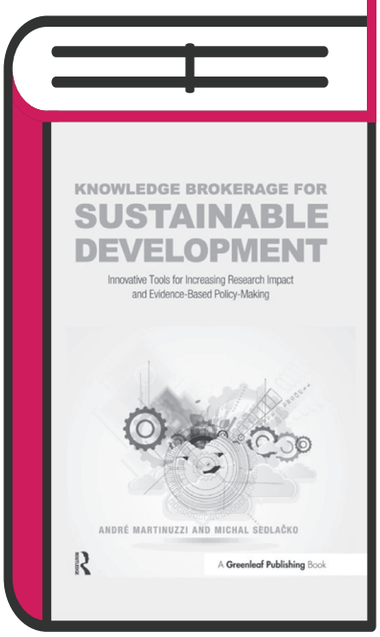

ميشال سيدلاكو

أندريا مارتينوزي

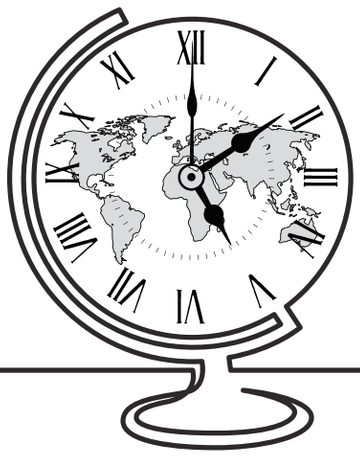

- ✓ أبرز التحديات العالمية أمام صناعة المعرفة
- ✓ الفجوة بين التقدم العلمي وصناعة السياسات
- ✓ أسرار نجاح عملية الإنتاج المشترك لمنتجات المعرفة
- ✓ كيف تساعد المعرفة على إنجاح أهداف التنمية المستدامة

المبادرات والمشاريع

برنامج دبي الدولي للكتابة
Dubai International Program for Writing

2030 LITERACY CHALLENGE

تحدي القراءة العربي

بالعربي
إحدى مبادرات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM KNOWLEDGE AWARD

قمة المعرفة Knowledge Summit

ISO 9001

في ثوانٍ...

اليوم نناقش استثمار المعرفة في صناعة السياسات. فهل سيأتي اليوم لنفكّر في زيادة الناتج القومي المعرفي؟

إن هذا الحراك المعرفي والحضاري الذي تشهده دولة الإمارات اليوم، ما هو إلا امتداد للثقافة الحكيمة التي تتبناها القيادة الرشيدة في صناعة السياسات التي تعتمد على التكامُل بين جميع الأنظمة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والبيئيّة.

نظراً لأن التقدّم العلمي هو الطريق إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على استثمار منتجات المعرفة التي يولّدها قطاع البحث العلمي ويوظفها في صناعة السياسات، فإننا اليوم بحاجة إلى دعم المجتمع العلمي؛ لخدمة المرحلة المقبلة ورسم ملامح المستقبل وفق أُسُس علمية. يتناول كتاب **«الاستثمار في منتجات المعرفة: أدوات مبتكرة لتمكين المجتمعات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة»** أبرز التحدّيات العالمية التي تواجه صناعة المعرفة من منظور تحليلي يستهدف من خلاله المؤلف تقليل الفجوة بين البحث العلمي وصناعة السياسات لخدمة أهداف التنمية المستدامة، كما يستعرض مفاتيح نجاح العمل المشترك بين مختلف المؤسسات لصناعة وتسويق منتجات معرفية تسهم في رسم ملامح المستقبل عن طريق تمكين الباحثين للقيام بدورٍ أكثر فاعليّة في صياغة دراسات تحليليّة تقدم الأدلة والإثباتات العلمية التي يحتاج إليها صنّاع القرار. ومن أكثر ما يميّز هذا الكتاب تجربة القراءة المُمتعة لاستخلاص الدروس المُستفادة عبر مجموعة من المقابلات التي أجراها المؤلف مع نخبة من الخبراء الدوليين، وإجاباتهم عن الأسئلة الحيوية التي تفيد القارئ في فهم أبعاد اقتصاد المعرفة وكيف يكون للاستثمار في البحث العلمي دورٌ ملحوظ في تغيير منظومة سياسات التطوير والتنمية.

إنها محاولة لإثراء تجربة قرّاء «كتاب في دقائق» بأنماطٍ مختلفة لممارسة هواية القراءة، من خلال كتاب متميّز يسافر بهم إلى ما يشبه منتدى دولياً يضُم نخبة من خبراء العالم وينقل لهم وقائع الجلسات الحوارية عبر مجموعة من الأسئلة والأجوبة التي تتناولها الصفحات التالية من ملخص الكتاب.

جمال بن حويرب
المدير التنفيذي
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

أهمية الكتاب

يعدّ هذا الكتاب أول مؤلّف يتناول التحليل المنهجي لابتكار منتجات معرفية تعزز أهداف التنمية المستدامة؛ حيث يستعرض الكثير من إسهامات المُجتمع العلمي على مدار السنوات الأخيرة حول العالم، وعلى رأسها الجامعات والمراكز البحثيّة، في صياغة حلولٍ عملية للعديد من التحدّيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتي كان لها دورٌ كبير في تحقيق التنمية المُستدامة، وأصبحت مرجعاً مهماً لصنّاع السّياسات في مختلف نواحي التنمية الحضاريّة والإنسانية.

ملخص الفكرة

يحاول المؤلف إلقاء الضوء على أبرز التجارب الأوروبية الناجحة في الاستثمار المعرفي في قطاع البحث العلمي للقيام بدورٍ مؤثر في صناعة سياسات التنمية المستدامة عن طريق التركيز على عمليات إنتاج المعرفة والأدوات التي أسهمت في توظيف هذه المنتجات المعرفية في تحسين مُخرجات صناعة السياسات، عن طريق إثبات الدور الحقيقي للمعرفة في وضع حلول عمليّة للتحديات التي تواجه المجتمعات عبر سلسلة من المقابلات المباشرة مع مجموعة من الخبراء الدوليين.

تحدّيات الاستثمار في منتجات المعرفة

لطالما كان إنتاج المعرفة العلميّة والاستثمار في البحث العلمي من أهم الركائز التي يُقاس بها تقدّم البلدان ويُستخدم في رسم مقياس التقدّم العلمي لها. ولكن السؤال المُهم هنا، هل يتم توظيف منتجات المعرفة على الوجه الأمثل في خدمة المجتمعات وتحديد مصائرها؟ أم تبقى في رفوف المراكز البحثية وعبر مصادرها الإلكترونية ليعتمد عليها الباحثون الأكاديميون في أبحاثهم ودراساتهم، دون أن تجد سبيلاً للاستثمار الحقيقي في صناعة السياسات ورسم ملامح التوجّهات المستقبليّة المبنيّة على الاستنتاجات العلمية التي تحويها تلك الأبحاث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توجد مجوعة من التحديات أمام منتجات المعرفة البحثية لتقوم بدورها بوصفها أداة مُستخدمة في التخطيط وصناعة السياسات، وعلى رأس هذه التحديات:

1 المسار الأوحد لتدفق المعرفة:

ينبغي أن تعتمد عملية صناعة منتجات المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة على مسارٍ مزدوجٍ من تبادل المعرفة يستهدف تبادل الخبرات لكلا الطرفين، بل ويؤدي إلى استنتاج رؤى وتوجهات جديدة ناتجة عن عملية تبادل المنتجات المعرفية وإعادة نشرها وتوزيعها.

2 المفهوم التقليدي لمنتجات المعرفة:

يجب علينا أن نغيّر نظرتنا إلى مفهوم المعرفة لتشمل أنماطاً أخرى من المعرفة غير التقليدية، بحيث تتجاوز عملية المعرفة الصريحة وتشمل أنواعاً أخرى، مثل: المعرفة الخاصة بالرؤى والتوجّهات العالمية، والمعرفة الخاصة بالقيم، والمعرفة الضمنية المخزونة في ممارسات المجتمعات الأخرى، أو المعرفة الاستنتاجية من أولويات السياسات المتبعة في تجارب بعض البلدان.

3 فرضية المعرفة الحميدة:

وهي الفرضية التي يجب أن نتحرّر منها لإنتاج بحث علمي سائغ، لا يعتمد فقط على النقل والترجمة الحرفية للمعرفة، وإنما ينطوي على نقد المعرفة وتفنيدها، وإثبات عدم صحتها في بعض الأحيان، أو على الأقل تحسينها بنتائج البحث العلمي الذي من المفترض أن يتوصّل إلى استنتاجات أكثر عمقاً عن المصادر المعرفية التي اعتمد عليها.

4 فرضية أن تشابه المُجتمعات يكفي لنقل التجارب وتعميمها:

هذا الأمر خطأ كبير؛ إذ لكل مجتمعٍ طبيعته الفريدة وتكوينه المختلف عن غيره، ولا يُمكن بأي حال أن يتم الاعتماد على المنتجات المعرفية لأبحاث أجريت على أحد المجتمعات ليتم تعميمها على مجتمع آخر دون أن يتم مراعاة السياق المختلف لهذا المجتمع ومواءمة التجربة المنقولة وأبعادها لتناسب التطبيق على مجتمع آخر.

5 الفجوة الكبيرة في الربط بين البحث العلمي وصناعة السياسات:

هذه الفجوة لها الكثير من الأضرار التي تلحق بالمجتمعات، بسبب استئثار مجتمع التكنوقراط -في العديد من البلدان- على عملية صناعة السياسات دون الاستفادة من نواتج المعرفة التي تنتجها المراكز البحثية والجامعات التي تبذل جهوداً مضنية لدراسة وتحليل المشكلات التي تواجه المجتمعات وتسعى جاهدة لوضع حلول لها، ثم نجد صنّاع السياسات في وادٍ آخر يقررون مصائر المجتمعات دون الاستعانة بالباحثين الذين يجب أن يكون لهم دورٌ تكاملي في رسم ملامح الرؤى والتوجهات المستقبلية.

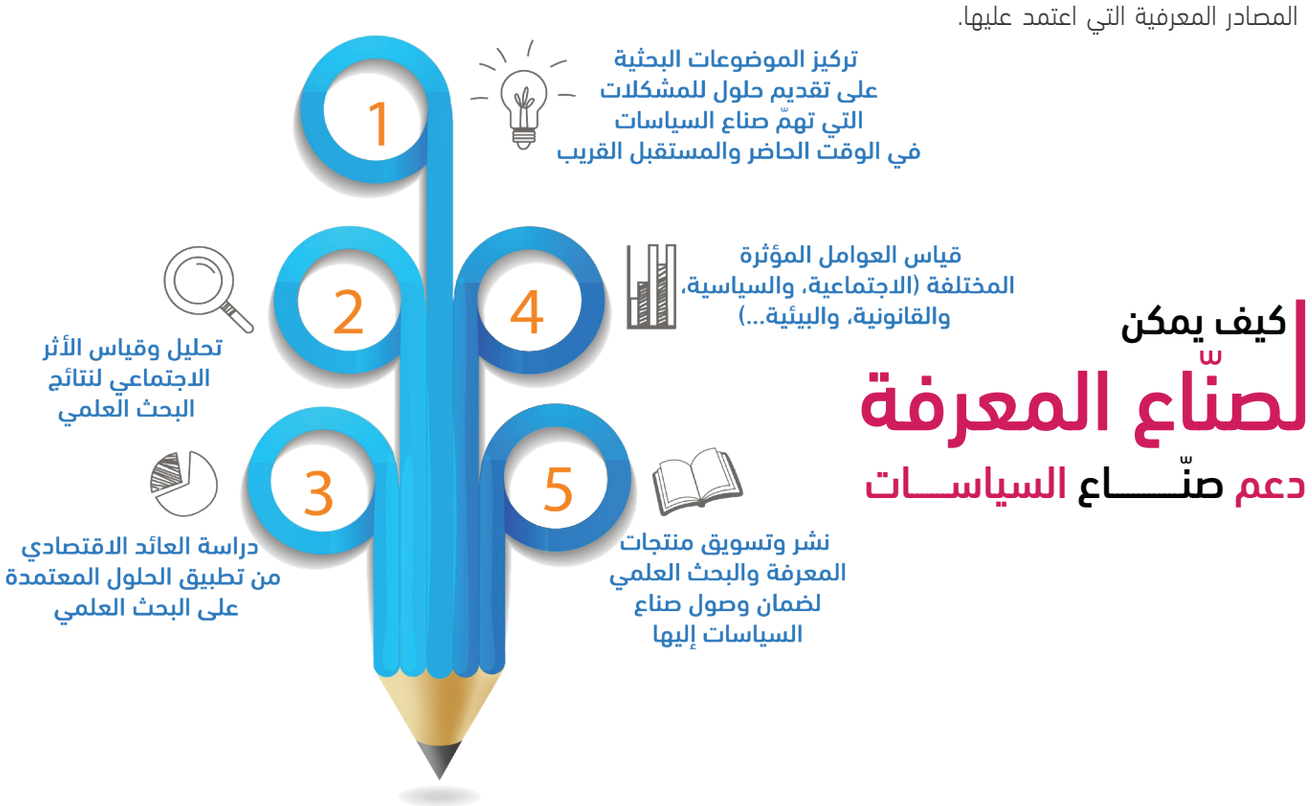

لنتعرّف معاً إلى

خلاصة الفكر العالمي حول استثمار المعرفة

عبر سلسلة من اللقاءات المباشرة مع نخبة من

الخبراء الدوليين

فرانز فيشلر

سياسي نمساوي ومفوض الزراعة الأسبق في الاتحاد الأوروبي ووزير الزراعة الأسبق في النمسا والرئيس الحالي لمنتدى «Alpbach» المعني بالعلوم، والسياسات، والثقافة.

ما التحدّيات التي تواجه «الاستدامة» في أوروبا؟

فرانز فيشلر- أبرز التحديات هي منظومة الفكر الأوروبي، والتي تحتاج إلى تغيير جذري لتواكب أهداف التنمية المستدامة والبحث عن تحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكّل في مجملها التحدّي الأكبر أمام أوروبا في وقتنا الحاضر.

نحن بحاجة إلى أن تكون جودة الحياة هي الهدف الرئيس لجميع التوجهات الاقتصادية في أوروبا؛ إذ ينبغي لنا أن ندعم الابتكار بوصفه عاملاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ما تجربتك كونك مفوضاً أوروبياً في العلاقة بين البحث العلمي والسياسات؟

فرانز فيشلر- في الاتحاد الأوروبي، نمتلك رفاهية صناعة القرارات بناء على البحوث العلمية بشكل أكبر مما يحدث في الدول الأوروبية ذاتها، ويرجع ذلك إلى أننا في مناقشات اجتماعات المفوضية الأوروبية مع الدول الأعضاء نتبع أيديولوجية سياسية تفرض علينا تبرير السياسات التي نقرّها والتي تتطلب منا الدخول في الكثير من المفاوضات مع الدول الأعضاء لإقناعهم بها. وهنا تلعب الاستنتاجات العلمية دوراً كبيراً في التحضير لهذا النوع من النقاشات.

ما الفارق بين منظور الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للعلاقة التكاملية بين البحث العلمي وصناعة السياسات؟

فرانز فيشلر- الفارق شاسع جداً؛ حيث يتألف المجتمع الأوروبي من العديد من المرجعيّات الثقافية والتاريخية التي تؤدي إلى تباين كبير في قدرة هذه الدول على الاعتماد على البحث العلمي في صناعة القرارات، فيما يذهب بعضهم إلى الاعتماد على الأيدولوجيات وحدها في صناعة السياسات. ولتوحيد الرؤى، لا بد من أن يكون للمرجعية العلمية والأدلة والإثباتات النظرية دورٌ كبير في التوصّل إلى إجماع بشأن بعض القرارات المصيرية التي تؤثر في تحقيق التنمية المستدامة لجميع دول أوروبا.

كيف يتعامل صنّاع السياسة مع المواقف التي يتشبث فيها المجتمع العلمي بموقفه ويتبنى آراءً معارضة ويقدم توصيات مختلفة؟ هل تصبح صناعة السياسات القائمة على الأدلة العلمية خياراً منطقياً؟

فرانز فيشلر- بكل تأكيد؛ فصنّاع السياسات ليس لديهم حساسية من الأدلة والإثباتات العلمية التي تثبت وجهة نظر معاكسة لآرائهم. وهذا ما نعتمد عليه في الاتحاد الأوروبي، عن طريق اللجوء إلى لجنة من الخبراء المتخصصين لتحديد مدى جدوى السياسات وتوضيح الأسباب العلمية التي تعزز ذلك. ولكن في بعض الأحيان، لا يستطيع الخبراء تقديم أسباب علمية كافية تعزز وجهة نظرهم، وفي هذه الحالة نعتمد في صناعة السياسات على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هل يعني ذلك أن هناك تفاوتاً في السرعات بين البحث العلمي وتطوير السياسات؟

فرانز فيشلر- لا يتعلّق الأمر فقط بتفاوت السرعة، بل يشمل أيضاً مختلف الأبعاد الزمنية؛ حيث يعتمد السياسيون على التعامل بمنطق رد الفعل للضغوط، من ثمَّ لا بد من اتخاذ قرارات سريعة. أما مجتمع البحث العلمي، ففي بعض الأحيان يتوقع أن هناك وقتاً طويلاً للتوصل إلى استنتاجات مدروسة، وهنا يكمن الاختلاف، الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى صناعة السياسات بشكل أسرع من انتظار نتائج البحوث العلمية.

ما أهم ثلاث نصائح تقدمها للباحثين الشباب السّاعين للقيام بدورٌ ملموس في صناعة السياسات؟

فرانز فيشلر

1. أن يعملوا على خلق الوعي بشأن نتائج الأبحاث العلمية التي يتوصلّون إليها، عن طريق نشر الأبحاث في الدوريات العلمية، والعمل المستمر على التعريف بنتائجها في مختلف القنوات التي يوجد فيها صنّاع السياسات، وبشكل عام أن يحاولوا نشر استنتاجاتهم العلمية خارج الدوائر الأكاديمية.
2. أن يكونوا على اطلاع بالتوجهات المستقبلية وأن يقوموا بربط البحث العلمي بالتوجهات السياسية ذات الصلة في السنوات المقبلة. بدلاً من السعي فقط وراء الشغف العلمي المنفصل عن احتياجات المجتمعات في المستقبل، يجب أن يضعوا نصب أعينهم احتياجات صنّاع السياسات من منتجاتهم المعرفية مع مراعاة التغيرات السياسية والاجتماعية في المستقبل.
3. تعزيز علاقاتهم العامة، عن طريق المشاركة الدائمة في المنتديات السياسية والمؤتمرات والفعاليات التي يحضرها صنّاع السياسات، حتى يكون لهم دورٌ مؤثر في التعريف بأنفسهم وأبحاثهم وآرائهم العلمية.

ما أهم ثلاث نصائح تقدمها لصنّاع السياسات؟

فرانز فيشلر

1. إذا قُدِّمَت لك حقائق علمية منطقية؛ فلا تتردد في الاعتماد على البحث العلمي في صناعة قرارتك، ولا تكتفِ فقط بإرضاء ضميرك بالخوض في النقاشات مع الباحثين والخبراء دون توظيفها في صناعة السياسات.
2. يجب أن يحيط كل صانع سياسة نفسه بمجموعة من الخبراء المتخصصين والمؤهلين، الذين يدعمونه بالدراسات العلمية والمستقبلية والرؤى الإستراتيجية التي تعزز جودة صناعة القرارات لديه.
3. يعمل كل صانع سياسة على التقرب من المجتمع العلمي ودعمه بجميع السبل لخدمة الشعوب قادةً وأفراداً بمنتجاتهم المعرفية والبحثية التي تشكّل أهمية كبيرة في عالمنا المعاصر.

يورجن راندرز

اقتصادي نرويجي بارز وأستاذ متقاعد لإستراتيجية المناخ بكلية إدارة الأعمال النرويجية، وخبير متخصص في مجال الدراسات المستقبلية، ومستشار أعمال في مجال الاستدامة العالمية، وله العديد من المؤلفات، من أشهرها كتاب «2052: توقّع عالمي للأربعين سنة المقبلة» وشارك في إعداد تقرير «حدود النمو» المنشور عام 2004 والذي وصلت مبيعاته إلى ما يزيد على 12 مليون نسخة بـ 36 لغة مختلفة.

لقد أثار تقرير «حدود النمو» حالة من الجدل العام، فما الدروس المستفادة من دور التقرير في التأثير في السياسات؟

يورجن راندرز- عند محاولة التأثير في السياسات، يجب أن يحدد العلماء أولاً ما التغيير الذي يسعون لإحداثه. بعد ذلك، يجب أن يكون لديهم القدرة على إيصال رسالتهم إلى أصحاب النفوذ من القادرين على ترجمة رؤية التغيير إلى واقع. وللأسف، يتوقع أكثر الباحثين أنه بمجرد نشر أبحاثهم أو مقابلة أحد صناع السياسة وشرح الاستنتاجات العلمية لهم، فإن ذلك يكفي لإقناع صنّاع السياسات بالتغيير المطلوب. إلا أنه لا يعدّ وحده كافيًا لتغيير السياسة العالمية، وإنما يتطلب كثيراً من الجهد لإقناع صنّاع السياسات بالرؤى والتوجهات العلميّة المدعومة باستشراف المستقبل والمبنية على ضوابط منهجية لقياس الأثر وتحقيق المزايا التي تعود على المجتمعات.

هل يتحدث العلم بلغة مختلفة عن صناعة السياسات، وكيف يؤثّر ذلك في قدرة العلماء على إيصال رسالتهم إلى صنّاع السياسات؟

يورجن راندرز- للكلمات والعبارات التي يختارها العلماء للتعبير عن رأيهم دورٌ كبير في التواصل مع صنّاع السياسات باللغة التي يفهمونها، وهنا يأتي دور الباحثين في تنمية مهاراتهم وقدراتهم للتعبير عن آرائهم بلغة قوية ومفردات معبّرة تنزل بقوة على مسامع صنّاع السياسات ما يجعلهم يقتنعون بتغيير وجهة نظرهم.

هل اكتشفت مقاومة فكريّة من جانب صنّاع السياسات نظراً لمستوى الصعوبة الذي انطوى عليه تقرير «حدود النمو»؟

يورجن راندرز- على العكس تماماً؛ فقد وجدت أن صنّاع السياسات لديهم اهتمام كبير باستشراف المستقبل. فهم يحتاجون من العلماء أن يخبروهم بالسيناريوهات المتوقعة في المستقبل في حال تبنيهم إحدى السياسات. كما إنني أنصح المُجتمع البحثي بعدم الاستغراق في الدراسات التكميلية التي تؤكد وجهة النظر نفسها، وإنما ينبغي لهم التركيز على تبسيط الفكرة وتسليط الضوء على نتائجها المستقبلية وقياس وتحليل الآثار المترتبة على تطبيقها، مع مراعاة مختلف العوامل الاقتصادية والبيئية والتشريعية والسياسية والاجتماعية. فهذا هو ما يهم صنّاع السياسات.

لقد اشتمل تقرير «الحد من النمو» على الكثير من السيناريوهات المستقبلية للعالم. برأيك، ما السيناريوهات التي كان لها دورٌ فعّال في جعل صنّاع السياسات ينصتون إلى رسالة التقرير؟

يورجن راندرز- لقد حرصت في كتابي الأخير «2052: توقّع عالمي للأربعين سنة المقبلة» على الاستغناء عن طرح العديد من السيناريوهات البديلة وصياغة توقّع واضح ومحدد لما سيصير إليه العالم بعد أربعين سنة، وما الذي ينبغي لنا فعله لضمان مواصلة التنمية الاجتماعية المستدامة. وحقق ذلك الأسلوب نجاحاً كبيراً في إثارة المزيد من الجدل والنقاش المثمر الذي اشتمل على العديد من تحليل السيناريوهات والتوقعّات التي جاءت تارة تؤكد ما ذُكر في الكتاب وتارة معارضة لما جاء فيه؛ إذ تشجّع التوقعات المجتمع على طرح أسئلة حول الفرضيّات التي اعتمدت عليها هذه السيناريوهات، وكان هذا هو الهدف الأساسي من رسالة الكتاب الأخير، بعد حالة الجدل الموسعة التي صاحبت تقرير «الحد من النمو».

تعتمد السيناريوهات المستقبلية واستشراف المستقبل على إطار زمني يصل إلى عقود طويلة وقد يكون من الصعب على صنّاع السياسات تبنيها بسبب تركيزهم على الفترة القصيرة نسبياً لتوليهم مهام الإدارة السياسية، فكيف يساعد البحث العلمي صنّاع السياسات على التعامل مع التحدّيات الطويلة المدى؟

يورجن راندرز- لكي يتمكن العلماء من التأثير في السياسات، لا بد أن يقترحوا حلولاً ذات جدوى على صناعة السياسات، فبكل أسف، نجد أنه من الصعب إقناع صنّاع السياسات بالإنفاق على حلول لمشكلة التغيُّر المناخي للحفاظ على الأجيال القادمة بعد 30-60 عاماً؛ إذ يتجه أغلب صنّاع السياسات إلى الحلول السياسية القصيرة المدى التي تحقق مزايا اجتماعية واقتصادية سريعة للناخبين.

وهنا يجب على العلماء أن يقوموا بتحديد الحلول الطويلة المدى التي تحقق مزايا قصيرة المدى بوصفها أولوية أساسية، والتركيز على المزايا الطويلة المدى بوصفها قيمة مضافة لمساعدة صنّاع السياسات على تبني تلك الحلول.

من واقع خبرتك الطويلة في التأثير في صنّاع السياسات، ما نصائحك للعلماء ليكونوا أكثر تأثيراً في صنّاع السياسات؟

يورجن راندرز- قبل أي شيء، يجب أن يعرف كل باحث علمي إجابة الأسئلة الثلاثة التالية:

1. ما رسالتي؟
2. من المجتمعات المستهدفة؟
3. ما التغيير الذي أسعى لإحداثه في هذه المجتمعات؟

وفي معرض الإجابة عن هذه الأسئلة، يجب أن يراعي الباحث العلمي المستقبل القريب للمجتمع، والمزايا التي يمكن تحقيقها من بحثه على تلك المجتمعات والعائد الاقتصادي القصير المدى لكي يقتنع صنّاع السياسات بنتائج البحث العلمي بكل سهولة.

روبرت جان سميتس

المدير العام للبحوث والابتكار في المفوضية الأوروبية، أحد مهندسي برنامج «آفاق 2020» الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي منذ عام 2014 بموازنة ضخمة تقدر بـ 60 مليار يورو في مجال البحوث والابتكار، كما أنه شغل سابقاً العديد من المناصب القيادية في الاتحاد الأوروبي كونه مديراً للبرامج البحثية والمعرفية.

كيف تتم إدارة عملية الحصول على الآراء العلمية في منظومة صناعة السياسات في المفوضية الأوروبية؟

روبرت جان سميتس- كانت المفوضية الأوروبية تعتمد في السابق على تعيين مستشار علمي أول لتقديم الدعم العلمي إلى صنّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي، ثم تم الاستغناء عن هذا المنصب بدءاً من عام 2014، حيث اتجهت المفوضية الأوروبية إلى الاعتماد على توجّه جديد يهدف إلى تعزيز التعاون بين قطاعات البحث العلمي وصنّاع السياسات عن طريق الاستعانة بشبكة من المعاهد البحثية والمراكز الوطنية البحثية وإشراكها في عملية صناعة السياسات عن طريق طلب مشورتها العلمية والتي بدورها تستعين بكادر علمي متنوّع التخصّصات، ومن ثمّ أصبحت المفوضية الأوروبية أقرب إلى قطاع البحث العلمي أكثر من الماضي عن طريق تعزيز قدراتها للوصول إلى شبكة كبيرة من المجتمعات البحثية.

كيف يتم تنسيق العمل بين هؤلاء الباحثين وصنّاع السياسات؟

روبرت جان سميتس- الباحثون وصنّاع السياسات هم شركاء يجب عليهم التعاون مع بعضهم بعضاً ليكمل كل منهم دور الآخر في إقرار سياسات تخدم المجتمعات وتحقق المصلحة العامة لها. لذا، فإننا نقوم بإعداد أجندة السياسات بحيث تشتمل على العديد من أنماط العمل التعاوني المشترك بين الباحثين وصنّاع السياسات مع توزيع الأدوار التخصّصية على كلٍّ منهم، ومن ثمّ تدار الجلسات النقاشية التي نهدف من خلالها إلى التوصل لأقرب صورة للتكامل بين الرؤى العلمية والسياسية في أغلب الأحيان.

ما الطريقة المثلى لضمان تسهيل نقل المعرفة بين الباحثين وصنّاع السياسات، بغرض تشجيع اتخاذ القرارات المعتمدة على استنتاجات وأدلة علمية؟ وهل ترى أن هناك حاجة إلى تدريب العاملين في صناعة المنتجات المعرفية؟

روبرت جان سميتس- إن الطريقة المثلى لتسهيل نقل المعرفة التي تنتجها الجامعات إلى صنّاع السياسات، هي العمل من اليوم الأول لكل مشروع بحثي على وضع خطة لنشر المعرفة وإيصالها إلى الأطراف المعنية. فلا شك أن العمل على البحوث العلمية في عُزلة تامة، ثم التعاقد مع أحد الناشرين أو الموزعين لنشر نتائج الأبحاث العلمية لا يقدّم حلاً عملياً لنشر منتجات المعرفة وضمان وصولها إلى المستفيدين. وبرأيي فإن أفضل المنهجيات قد تكون عن طريق مشاركة المُستهدفين من الأطراف المعنية (صنّاع السياسات على سبيل المثال) في عملية البحث العلمي عن طريق عقد اللقاءات والنقاشات والعصف الذهني والمقابلات المباشرة والحوارات ضمن الخطة البحثية ومع اليوم الأول لانطلاق المشروع البحثي.

إليزابيث فريتاج
و
وولفرام تيرتشنيج

الرئيسان المشاركان للشبكة الأوروبية للتنمية المستدامة (ESDN) لأكثر من 10 سنوات، والتي تضم نحو 200 من صنّاع السياسات والخبراء الأوروبيين من المتخصصين في مجال أهداف التنمية المستدامة. كما تشغل إليزابيث منصب مدير الشؤون الأوروبية في وزارة الزراعة بالنمسا ونائب رئيس وكالة البيئة الأوروبية، ويشغل وولفرام منصب مدير إدارة التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاتحادية بالنمسا ومسؤول التنسيق والتعاون في مجال التنمية المستدامة على المستوى الاتحادي في النمسا.

ما الدور الذي تلعبه المعرفة العلميّة في صناعة سياسات التنمية المستدامة؟

إليزابيث فريتاج- يوجد اختلاف بين دور البحث العلمي في صناعة السياسات على المستويين الأوروبي والوطني، فعلى المستوى الأوروبي، نشاهد في العديد من دورات مناقشة صناعة السياسات وجود العلماء وصنّاع السياسات على طاولة واحدة؛ حيث يقوم صنّاع السياسات بطرح العديد من الأسئلة على الخبراء والباحثين، ومن ثم مراعاة الاستنتاجات العلمية في صناعة السياسات. أما على مستوى الإستراتيجيات الوطنية، فالأمر يختلف إلى حدٍّ ما، حيث إن مشاركة المجتمع العلمي تكون محدودة في سياق حاجة تلك الإستراتيجية إلى البحوث العلمية، في حين تتجه بشكل موسّع إلى التواصل مع الوزارات، والشركاء الإستراتيجيين في المجتمع المدني، والمنظمات غير الربحية لضمان دعمهم للقرارات والسياسات التي نقوم بدراستها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأبعاد السياسية تتجاوز في كثير من الأحيان أبعاد الاستنتاجات والأدلة العلمية والمعرفية لتركز على أبعاد أخرى أكثر شمولية، مثل العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ما الأدوات التي تطبقها الشبكة الأوروبية للتنمية المستدامة لتسهيل تبادل المعرفة بين المجتمع العلمي وصنّاع السياسات؟

وولفرام تيرتشنيج- يركز الهيكل النظامي للشبكة الأوروبية للتنمية المستدامة على الربط الكامل بين المجتمع العلمي والسياسي من خلال العديد من أنشطة تبادل المعرفة والخبرات في اجتماعات المجموعة الرئاسية (صنّاع السياسات) مع المكتب الفني في الشبكة الأوروبية للتنمية المستدامة (الباحثين)، من ثمَّ فإن التكامل المعرفي بين البحث العلمي وصناعة السياسات من صميم عمل الشبكة. كما يدعم المكتب الفني في الشبكة صنّاع السياسات عن طريق إصدار التقارير الدورية التي تلخص نتائج الأبحاث الأكاديمية حول الموضوعات ذات الاهتمام وطرحها على أجندة المنتديات التي تعقدها الشبكة بمشاركة صنّاع السياسات. ووفق هذه المنهجية، نعمل على إيصال المعرفة العلمية بشكل مباشر إلى المجتمع السياسي.

ما النصيحة التي توجهها إلى الباحث الذي يسعى ليكون له دور مؤثر في صناعة السياسات؟

وولفرام تيرتشنيج- أن يبذل الباحث جهداً كبيراً للإلمام بعالم صناعة السياسات عن طريق قضاء بعض الوقت في المؤسسات السياسية؛ للحصول على الخبرة الميدانية والتعرّف إلى التحديات لتكوين صورة واضحة بشأن الآليات الرسمية وغير الرسمية التي تنظم عملية صناعة القرارات.

إليزابيث فريتاج- صنّاع السياسات لديهم مرونة في التواصل مع الباحثين، ولكن الأمر يستغرق بعض الوقت لكسب ثقتهم وبناء علاقاتٍ ناجحة. لذا، لا بد أن يركز الباحثون على مناقشة الأدلة والاستنتاجات العلمية مع الأطراف المعنية قبل تقديم المشورة العلمية لصنّاع السياسات؛ وذلك للتحقّق من تلك النتائج والتعرف من كثب إلى التحدّيات التي قد تواجههم عند طرحها على صنّاع السياسات، والأهم من ذلك هو كسبهم تأييد الأطراف المعنيّة التي من شأنها أن تساعدهم بشكلٍ كبير على التأثير في صنّاع السياسات.

يوي شنيلويند

رئيس معهد ووبريتال لأبحاث التغيُّر المناخي والطاقة وكبير الباحثين به، وأستاذ الإدارة الانتقالية المستدامة في كلية شامبيتر للأعمال والاقتصاد، كما أنه عضو في العديد من المجالس الاستشارية العلمية واللجان السياسية الدولية المرموقة.

كيف يمكن تعزيز دور البحث العلمي في دعم صناعة السياسات؟

يوي شنيلويند- يجب أن يكون تعريف البرامج البحثية وآليات تطبيقها في سياق واحد، إذا كنّا نسعى لإنتاج علمي يواكب متطلبات الحلول المطلوبة للمشكلات الاجتماعية. كما يجب تحقيق التوازن بين العوامل المؤثرة ذات الصلة بقطاع الأعمال والعوامل السياسية من ناحية واهتمامات المجتمع المدني واتحاد الغرف التجارية من ناحية أخرى؛ وذلك عن طريق دمج هذه الممكّنات في تحديد أهداف تمويل المشروعات البحثية. كما أنه من الضروري مشاركة صنّاع السياسة في مرحلة الإعداد لأجندة البحث العلمي، إلى جانب طرح تلك الأجندة لحوار مجتمعي لدراسة الحاجة الفعلية من تطوير البرامج البحثية. لذا، سوف سيعزز ذلك من شفافية الأجندة البحثية ويسهم في تحقيق أهدافٍ تعود بالنفع على المجتمعات وتحقق أهداف التنمية المستدامة.

من منظور السياسات، ما الدور الذي يلعبه المستثمرون/ الناشرون/الموزعون فيما يتعلق بمنتجات المعرفة؟

يوي شنيلويند- صناعة السياسات هي أكبر مستثمر وموزّع لمنتجات المعرفة؛ حيث تشتمل عملية صناعة السياسات – إلى جانب اعتمادها على استنتاجات البحث العلمي – على العديد من الآراء المجتمعية والمؤسساتية لمختلف القطاعات المعنية على المستوى الوطني. بناءً عليه، فإن صناعة السياسات تُعد المسوِّق الأفضل والناشر الأفضل لنتائج البحث العلمي عن طريق برهنة النظريات في أُطر تنفيذية تستهدف خدمة المجتمعات.

لوسيا ريش

خبيرة اقتصادية وباحثة متخصصة في الشؤون الاجتماعية وأستاذة في كلية كوبنهاجن لإدارة الأعمال، كما شغلت سابقاً العديد من المناصب القيادية، من بينها رئيس القطاع الدولي للبحوث الاستهلاكية وسياسات المستهلك الأوروبي في وزارة الاتصال والتعاون الدولي الألمانية، وتركّز جهودها البحثية على مدار العقدين الماضيين حول موضوعات علوم المستهلك، والاستهلاك المستدام، والصحة العامة، إلى جانب عملها رئيس تحرير مجلة «سياسات المستهلك» العلمية.

ما الدور الذي تلعبه المعرفة في صناعة سياسات التنمية المستدامة؟

لوسيا ريش- تعدّ المعرفة العلمية الأساس الذي ترتكز عليه عملية صناعة السياسات على مختلف مستويات الإدارة الحكومية وكذلك حوكمة المؤسّسات الخاصة. وعلى الرغم من ذلك، في المنظمات الدولية متعدّدة الأطراف (مثل الاتحاد الأوروبي)، تزداد صعوبة الاعتماد على الأدلة النظرية، نظراً لتعاملنا في هذه الحالة مع موضوعات أكثر تعقيداً. لذا، فإن هناك حاجة كبيرة إلى وجود مؤسسات بحثيّة مستقلّة متخصّصة في الإنتاج العلمي والمعرفي المتخصص في دعم صناعة السياسات وتعمل من خلال أجندتها البحثية جنباً إلى جنب مع الأجندة السياسية، وذلك لخلق جيل من المجتمع العلمي قادر على طرح الأسئلة التي يحتاج إليها صنّاع السياسات والإجابة عنها في إطار مرجعي يعتمد على منهجيات البحث العلمي والأدلة البحثية لتحديد السيناريوهات المستقبلية والفرص والتحديات والمخاطر التي يجب دراستها قبل صناعة القرارات الإستراتيجية.

ما نصيحتك للباحثين: كيف يقومون بتطوير عملية البحث العلمي لدعم عملية صناعة السياسات؟

لوسيا ريش- هناك العديد من الأسباب التي تجعل صنّاع السياسات بحاجة إلى طرح العديد من الأسئلة على الباحثين؛ حيث يلجؤون في كثير من الأحيان إلى طلب المشورة من المجالس العلمية مع تحديد مهام بعينها وإجراءات محددة لعملية البحث العلمي، وهنا يجب أن يقتنص المجتمع العلمي الفرصة لإيصال رسالته بشأن العديد من القضايا الحيوية، والعمل من خلال هذه الشراكة الفاعلة على بناء علاقات ناجحة تعزز ثقة صنّاع السياسات وتحفزهم للحصول على مزيد من الدعم العلمي في صناعة السياسات على مختلف الصُّعد. كما ينبغي للمجتمع العلمي بذل مزيد من الجهد في نشر المعرفة العلمية والمشاركة في الحوار المجتمعي للقيام بدوره المهم في إيصال المعرفة إلى صنّاع السياسات، وخاصةً إذا كانت الأجندة البحثية لهذه المؤسسات العلمية تشتمل على القضايا والموضوعات محل الدراسة في الدوائر السياسية.

الخلاصة

هناك تشابه كبير بين عملية صناعة السياسات في أوروبا ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ يعتمد كلٌّ منهما على المبادرات والبرامج الوطنية التي يتم طرحها وتلقى ترحيباً كبيراً من مشاركة جميع فئات المجتمع من المتخصصين والخبراء والباحثين والمؤسسات الوطنية والخاصة.

وهنا ينبغي للمجتمع العلمي أن يعمل على تسهيل نشر المعرفة والحضور الفعّال في أوساط ودوائر صناعة القرار لطرح الرؤى والاستنتاجات العلمية ومناقشتها مع الأطراف المعنية؛ لبناء روابط متينة مع صنّاع السياسات وتشجيعهم للاعتماد على البحث العلمي ومنتجات المعرفة في عملية صناعة السياسات.

عن المؤلف

ميشال سيدلاكو

مدرّس أول زائر في جامعة فيينا للاقتصاد والأعمال.

أندريا مارتينوز

رئيس معهد إدارة الاستدامة، وأستاذ في جامعة فيينا للاقتصاد والأعمال.

في العدد القادم:

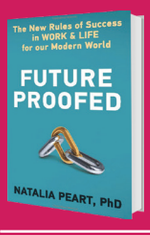

الذهاب إلى المستقبل
القواعد الجديدة للنجاح في العمل والحياة في عالمنا المعاصر

المؤلف:
نتاليا بيرت

يناير 2019

كيف تطور مهاراتك عن طريق التعلّم الذاتي
دليل موجز حول كيفية الاستعانة بكتب التعلّم الذاتي لتحقيق أهدافك

المؤلف:
مارتين ميدوز

يونيو 2019

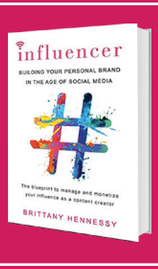

المؤثرون الاجتماعيون
بناء الصورة الإعلامية المرتبطة بشخصيتك في عصر التواصل الاجتماعي

المؤلف:
بريتني هينيسي

يوليو 2018

تواصلوا معنا على:

MBRF_News
MBRF_News
mbrf.ae
www.mbrf.ae
pr@mbrf.ae

ص.ب: 214444، دبي
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: 3444 423 04

نستقبل آراءكم على:

الاشتراك السنوي: 12 إصداراً (36 عدداً)

داخل دولة الإمارات:
- الأفراد: **200** درهم
- المؤسسات: **240** درهماً
- للاشتراك الإلكتروني: **100** درهم إماراتي

خارج دولة الإمارات:
الأفراد: **150** دولاراً أمريكياً
- المؤسسات: **250** دولاراً أمريكياً
- للاشتراك الإلكتروني: **60** دولاراً أمريكياً

يرجى تحويل القيمة إلى حسابنا البنكي على العنوان التالي:
Account Title: Qindeel llC
Account number: 0015200691891101
IBAN: AE310240001520069891101
SWIFT Code: DUIBAEADXXX

توزيع

qindeel_uae
qindeel_uae
qindeel.uae
qindeel.ae

قنديل | Qindeel
للطباعة والنشر والتوزيع
Printing, Publishing, and Distribution

مركز المعرفة الرقمي
Digital Knowledge Hub

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM KNOWLEDGE FOUNDATION

http://ddl.mbrf.ae

نحو 2,606,678 مادة رقمية

DDS
Dubai Digital Solution
حلول دبي الرقمية

بناء المكتبات والمستودعات المعرفية
والأرشيفات الرقمية

شارع الشيخ زايد، إمارات أتريوم، مبنى B المكتب الشرقي 433 ص.ب: 71474 دبي، الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: 5885 38 43 971+ بريد إلكتروني: support@ddl.ae